

المترحمون الأفغان ورقة المعارضة الكويتية لإحراج الحكومة أمام واشنطن

ولذلك تحذّر الحكومة من اتخاذ مثل هذه القرارات.
وموضوع خلل التركيبة السكانية تحول خلال السنوات الأخيرة إلى مشغل دائم للسلطات الكويتية بعد أن بلغ عدد الوافدين المقيمين في البلد ضعفي عدد المواطنين من مجموع السكان البالغ حسب أحدث الإحصائيات 4.670 مليون نسمة.

وجاء رفض النائبين لإبواب المترجمين الأفغان في الكويت بعد أن تقدم النائب مرزوق الخليفة بسؤال لوزير الخارجية طالب فيه بتوضيح حقيقة هذا الأمر وعدد المترجمين الذين سيدخلون الكويت في حال تمت الموافقة على دخولهم والجهة المسؤولة عن مصروفهم.

وغير بعيد عن موقف النواب المعارضين لاستقبال المترجمين الأفغان في الكويت أصدرت الحركة التقدمية الكويتية بياناً رفضت من خلاله نقل هؤلاء المترجمين إلى الكويت لعدة اعتبارات منها "الخشية من تكريس حالة من الأرتهان والتبعية للولايات المتحدة والتخوف من تحويل البلاد إلى ساحة لتصفية الحسابات بين أطراف الحرب الأهلية الأفغانية".

وكان أكثر من مفي مترجم أفغاني عملوا لحساب الجنود والدبلوماسيين الأميركيين قد وصلوا الجمعة الماضي إلى الولايات المتحدة في أول دفعة من بين عشرات الآلاف من الذين يتوقع أن يتم إجلاؤهم خشية انتقام حركة طالبان منهم.

وأعلن الرئيس الأميركي جو بايدن وصول أول رحلة من بين العديد من الرحلات الجوية المتوقعة خلال شهر أغسطس الجاري فيما تسحب الولايات المتحدة آخر قواتها من أفغانستان وتسارع لنقل الأفغان الذين قدموا لها مساعدة حاسمة خلال عقدين من الحرب إلى بر الأمان.

وعمل قرابة عشرين ألف أفغاني لحساب الولايات المتحدة بعد غزوها لبلاده عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001. وتقدم هؤلاء بطلبات إجلاء بموجب برنامج تأشيرات الهجرة الخاصة الذي تشرف عليه وزارة الخارجية.

وهذا العدد لا يشمل المترجمين الفوريين فحسب، بل أيضاً أولئك الذين يقدمون دعماً استخباراتياً ويشغلون وظائف حساسة أخرى لحساب الولايات المتحدة والقوات المتحالفة معها.

ويقدر البعض أن العدد الإجمالي للأشخاص الذي سيتم إجلاؤهم بموجب "عملية ملجأ الحلفاء" سيصل إلى 100 ألف بعد احتساب أفراد العائلات. وفي ظل ضخامة العدد اتجهت انظار الأميركيين صوب قطر والكويت كملجأ بديل لهؤلاء المتعاونين، حيث نقلت صحيفة بوليتيكو عن مسؤولين أميركيين ومصدر بالكونغرس في وقت سابق القول إن المحادثات التي تجريها واشنطن لإبواب عدد من المترجمين الأفغان وأسره مؤقتاً بالقواعد العسكرية الأميركية في قطر والكويت وصلت إلى مراحلها الأخيرة. وقال المصدر بالكونغرس إن الترتيبات القطرية والكويتية هي "صفقات تمت بالفعل"، مضيفاً أنه تم إبلاغ لجان القوات المسلحة بالسخانة

الكويت - دخل موضوع المترجمين الأفغان الذين تعاونوا مع الجيش الأميركي وقررت الولايات المتحدة إجلاؤهم من أفغانستان وتنوي إبواب عدد منهم في كل من قطر والكويت مجال التجاذبات القائمة بين المعارضة الكويتية وحكومة الشيخ صباح الخالد. وخلال زيارته إلى الكويت الأسبوع الماضي قال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الكويتي الشيخ أحمد ناصر المحمد إن نقل المترجمين الأفغان تم طرحه خلال اجتماعاته مع المسؤولين الكويتيين.

وجاء ذلك بعدما كشف مسؤولون أميركيون وفق صحيفة وول ستريت جورنال أن الجيش الأميركي يستعد لإبواب ما يصل إلى 35 ألف مترجم أفغاني وأفراد عائلاتهم في قاعدتين أميركيتين في الكويت وقطر.

وعلى الفور سارع عدد من نواب مجلس الأمة (البرلمان) إلى رفض الطلب الأميركي معتبرين أنه محل باطن الكويت وبتربيتها السكانية.



بدر الحميدي
استضافة أفغان في الكويت تكسر خلل التركيبة السكانية

ورأى مراقبون للشأن الكويتي أنّ الهدف من ذلك الرفض هو محاولة إحراج الحكومة الكويتية أمام حليف كبير يصعب على الكويت أن ترفض إسداء خدمة له وهي مدينة له بخدمات كثيرة على رأسها طرد الجيش العراقي من البلد مطلع تسعينات القرن الماضي. ومنذ انتخاب البرلمان الكويتي في ديسمبر الماضي لم تهدأ الصراعات بين حكومة الشيخ صباح الخالد ونواب المعارضة الذين يشغلون واحداً وثلاثين مقعداً من مقاعد الخمسين. وقد انتهت التجاذبات الحادة بين الطرفين إلى تعطيل أعمال المجلس في أواخر دور انعقاده الذي يتصلح في أوائل يوليو الماضي، على أن يتلحق دور الانعقاد الجديد بحزمة أخرى من الخلافات بدأت بالفعل تتجمع وجاءت قضية المترجمين كنموذج عنها.

وقال النائب أحمد مطيع العازمي وهو أحد الرافضين لاستضافة هؤلاء المترجمين قبل أن يصدر قرار رسمي بشأنها إن "الكويت غير قادرة على احتضان هؤلاء المطلوبين لجهات أخرى وبهذه الأعداد الكبيرة"، معتبراً أن استضافتهم هي بمثابة "تهديد صريح للأمن القومي والاستراتيجي".

وطلب من رئيس الوزراء رفض الطلب الأميركي قائلًا إن "الكويت خط أحمر". ومن جهته حذر النائب بدر الحميدي من موافقة الحكومة على استضافة المترجمين الأفغان قائلًا "تداولت وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي أن الولايات المتحدة تضغط لتسكين عدد كبير من الأشخاص بعد انسحابهم من أفغانستان للعمل في الكويت"، وعقب على ذلك بالقول "إن صحت هذه المعلومة فهذا يشكل خطراً على التركيبة السكانية



الطيران التركي مزّ بسماء المنطقة

الشريط الأمني التركي في شمال العراق يتشكل على حساب السكان المحليين

تثبيت المواقع العسكرية التركية يتسارع متجاهلاً الاعتراضات العراقية

وفي يونيو الماضي زارت لجنة برلمانية عراقية مناطق حدودية مع تركيا، ووصفت الوضع في تلك المناطق التابعة لإقليم كردستان بالعراق بالخطير جداً نتيجة التجاوزات التركية الكبيرة على الأراضي العراقية وحالة التوتر الشديد، الذي أثاره التصعيد المتبادل بين الجيش التركي ومقاتلي حزب العمال الكردستاني، الذي هُذ بتفحح مواجهة جانبية ضد قوات البيشمركة الكردية، إذا حاولت دخول مناطق تواجد.

ودعت لجنة الأمن والدفاع بالبرلمان العراقي كلاً من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان العراق إلى الاتفاق على وضع آلية لمنع التوغلات التركية وإنشاء خط صد للقوات العراقية مقابل الجيش التركي لمنع تلك التوغلات، ولردع عناصر حزب العمال الكردستاني. وتخوض القوات التركية منذ حوالي أربعة عقود صراعاً دامياً ضد تمرد حزب العمال الكردستاني كثيراً ما كان يمتد إلى داخل الأراضي العراقية، حيث توجد مناطق جبلية وعرة يتحصن بها عناصر الحزب. لكن تركيا في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان شرعت في تطوير عملياتها العسكرية داخل الأراضي العراقية من مجرد عمليات خاطفة وقصف بالمدفعية والطيران إلى اقتحام وتوغل أوسع نطاقاً وأبعد مدى داخل العمق العراقي بالإضافة إلى عملها على تأسيس نقاط تمرکز دائم لجيشها في تلك المناطق.

وخلف النشاط العسكري التركي في شمال العراق أثاراً واضحة على حياة السكان هناك، بحرمانهم من ممارسة أنشطتهم الاقتصادية التي تمثل مصدر رزقهم وسبب بقائهم في تلك المناطق دون التنسيق مع بغداد، جنباً إلى جنب التأسيس لوجود عسكري مستدام هناك من خلال تكبير قواعد عسكرية، وذلك بعد أن ظلت طيلة عقود من عمر صراعها الدامي مع مسلحي الحزب تكتفي بالقيام بعمليات عسكرية خاطفة وحملات محدودة لملاحقة هؤلاء المسلحين في إطار اتفاق قديم مع العراق يعود إلى ما قبل سنة 2003 ويحدد لكل من طرفيه التوغل لمسافة عشرين كيلومتراً داخل أراضي الطرف الآخر لملاحقة المسلحين المعادين له.

وإرى مراقبون في التحرش التركي المتصاعد بالأراضي العراقية امتداداً لسياسة التدخل خارج الحدود التي أصبحت تركيا تنفذها بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة، والتي تدخلت بموجبها في ليبيا وسوريا وفي إقليم ناغورنو قره باغ الذي كان مدار نزاع بين أرمينيا وأذربيجان.

ومع تصاعد التحرش اللفظي والميداني التركي بأراضي العراق، بدأ أن الحكومات العراقية بما في ذلك الحكومة الحالية برئاسة مصطفى الكاظمي لا تتملك خيارات في مواجهة التوجه التركي الخطير، حيث احتجت بغداد عدة مرات لدى أنقرة على انتهاك تركيا لسيادة البلد دون أن تلقى تلك الاحتجاجات أي أصداء لدى الجانب التركي.

وعلى الرغم من أن بغداد استعدت السفيرات التركية أكثر من مرة للاحتجاج، لكن العمليات التركية لم تتوقف وتوسعت بحرق غابات في دهوك وفق بيانات مديرية الغابات والمراعي في المحافظة الأخرى إقليم كردستان العراق برهم صالح بـ"الممارسات غير الإنسانية والجريمة البيئية".

إنشاء الأشربة الأمنية داخل أراضي الجيران ونقل الحرب ضد من تعتبرهم أنقرة إرهابيين معادين لها إلى تلك الأراضي، أصبح أسلوباً تركيا معتمداً في تلك الحرب ببقته في عدد من المناطق السورية، وتعمل على تطبيقه في مناطق شمال العراق، رغم ما لذلك من تبعات إنسانية واقتصادية أمنية يتحملها سكان تلك المناطق.

● دهوك (العراق) - بدأت العملية العسكرية التركية في عدد من مناطق أقصى شمال العراق الواقعة ضمن أراضي إقليم كردستان تجلي ملامح شريط أمني تركي تتزايد فيه القواعد الصغيرة ونقاط المراقبة التابعة للقوات التركية، في المقابل تناقص أعداد السكان بسبب فرار الكثيرين منهم تحت وطأة سياسة الأرض المحروقة، التي تنفذها تركيا في حربها ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني في تلك المناطق.

وينفذ الجيش التركي منذ أواخر أبريل الماضي عمليتين عسكريتين تحت مسمى مخلب البرق ومخلب الصاعقة في شمال العراق، ويعتمد فيهما بشكل رئيسي على قصف الطيران الذي كثيراً ما يأتي عشوائياً ويلحق أضراراً بالمدنيين وممتلكاتهم ويمنعهم من مزاولة أنشطتهم الاقتصادية وأساساً الأنشطة الفلاحية التي يعتمدون عليها بشكل رئيسي، كما يحدث دماراً في البنى التحتية.

وتتهم جهات كردية تركيا بتعمد التضيق على سكان مناطق الشريط الحدودي وتهريبهم لدفعهم إلى النزوح لحرمان عناصر حزب العمال الكردستاني من الإحتماء بالمدنيين. وأعلنت وزارة الدفاع التركية الأحد عن تحييد سبعة من عناصر حزب العمال الكردستاني "في مواقع متفرقة ضمن مناطق عملية المخلب"، مؤكدة "أن الجيش التركي سيواصل عملياته حتى تحييد آخر إرهابي".

وعن تبعات العمليات العسكرية التركية وأثارها على حياة سكان المناطق التي تشملها، قال مسؤول محلي في محافظة دهوك بإقليم كردستان العراق إن القصف التركي للمناطق التابعة لقضاء زاخو والعمادية المستمر منذ عدة أشهر الحق أضراراً كبيرة بمزاعي هذه المناطق تقدر بنحو ست مئة مليون دولار.

وأوضح ماجد سيد صالح نائب محافظ دهوك أن القصف التركي لتلك المناطق مستمر منذ عدة أشهر وهو يتم أحياناً بصورة يومية، وقد أسفر عن إحراق نحو ثلاثين ألف دونم من أراضي القضاءين، والحق أضراراً كبيرة بالمزارعين كما أدى إلى إخلاء نحو عشرين قرية يتبع أغلبها لناحية دركار. وأشار في تصريح أدلى به الأحد لرابيو روودا المحلي إلى أن "أغلب أهالي تلك القرى ينتقلون إلى القرى والحجمت السكنية البعيدة عن مناطق الحرب، وتقوم الحكومة والمنظمات والحسنون بتوزيع المساعدات عليهم".

وعن أثر العملية العسكرية التركية على البنى التحتية، قال سيد صالح

الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان متواصلة داخل السجون العراقية

● بغداد - حذرت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق الأحد من الانتهاكات المتكررة في السجون تقوض جهود العراق والتزاماته محلياً ودولياً. وأعربت المفوضية في بيان صحفي عن أسفها لتكرار حالات التعذيب والانتهاكات غير الإنسانية في مقرات الاحتجاز والسجون وأثناء التحقيقات، ومنها حصول حالي انتهاك ووفاء لموقوفين في محافظة البصرة.

وذكرت أن تكرار مثل هذه الانتهاكات يعطي انطباعاً سلبياً عن سمعة العراق محلياً ودولياً، ويخلق حالة من القلق لدى المنظمات الإنسانية المعنية، بشأن استمرار مؤشرات تزايد حالات الانتهاك داخل مقرات الاحتجاز وفي مراحل التحقيق الأولى. وطالبت الجهات المعنية باتخاذ إجراءات رادعة وحقائقية لمنع تكرار ذلك ومحاسبة من ثبت ارتكابه، وتشكيل لجنة تحقيقية تضم ممثلين من الجهات الأمنية المختصة، بالإضافة إلى وزارتي العدل والصحة ومجلس القضاء الأعلى ونقابة المحامين العراقيين. وأشارت إلى أنها ستواصل رصد ومتابعتها لأوضاع السجون ومقرات الاحتجاز وترسل فرقها الرصدية، حيثما دعت الحاجة وبما يساهم في الحد من الانتهاكات والتعذيب والحفاظ على كرامة الإنسان. وتوجد المئات من السجون ومراكز الاحتجاز المنتشرة في



لا بقاء له بعدهم